

لا يزيد على الخمسين جنية فيما اذا - فأرجوا حوالة اقتراحي هذا على المجلس التشريعي العالي
لاجراء المتقضى مولاي ٩٢٠-١١-٢٦ عضوا المجلس التشريعي

نجيب الشريدي

توفيق بك - - ان المجلس التنفيذي يبحث الآن في امر تعديل هذا القانون لازالة المحذور
الذي تفضل به حضرة العضو المحترم ومحاذير اخرى فارى ان يحال هذا الاقتراح على المجلس
المشار اليه لينظر فيه اثناء المذاكرة

فوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على المجلس التنفيذي للنظر فيه

فخامة الرئيس - فليقرأ اقتراح نظمي بك عبد الهادي بشأن تشكيلات الحاكم

نظراً لتبجيله في محضر الجلسة الثانية عشر صرف النظر عن نشره مرة ثانية .

فقرر المجلس احالته على الدائرة المختصة بواسطة رئاسة الحكومة لوضع الصيغة القانونية

فخامة الرئيس - مواضع جلسة يوم الاربعاء .

(١) جواب الحكومة على سؤال رفيفان باشا

(٢) قانون التعدين

وانفضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي

عمر زكي

ملحق

العدد ٣٧

السنة الثانية

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الأردني

و ١ كانون ثاني سنة ١٩٣٦

عمان : المجلس في ١٢ شعبان سنة ١٣٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة السادسة عشر للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول .

تكملة لصفحة ١٩٤

الجلسة السادسة عشر

افتتحت الجلسة السادسة عشر الدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ١٠ - ١٢ - ١٩٣٠ للمصادف يوم الاربعاء الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية .

فخامة الرئيس - افتتح الجلسة فليقرأ الضبط .
قريء .

فخامة الرئيس - بفضل ياتوفيق بك واتلي جواب الحكومة على سؤال العضو ريفان باشا المجالي .
توفيق بك - سأل سعادة العضو المحترم ريفان باشا المجالي عما تم بشأن اخراج الموظفين غير الاردنيين . تعلمون حضراتكم ان هذه اللجنة كانت اجتمعت خلال الدورة الاستثنائية الماضية ونظمت جداولاً بأسماء الموظفين غير الاردنيين المستخدمين في دوائر الحكومة . الا ان الدورة الاستثنائية المذكورة قد انتهت دون ان تكون اللجنة المشار اليها قد عملت عملاً ما غير تنظيم تلك الجداول وبعد ذلك دعي اعضاؤها الى عمان واجتمعوا بضعة ايام خصيصاً لهذه الغاية وقرروا اخراج اربعين موظفاً غير اردنيين من مختلف الدوائر وقد اطلعت على الاضمار المختصة بهذا الشأن فعملت ان تسعة اشخاص من هؤلاء الموظفين الذين تقرر اخراجهم اثبتوا جنسيتهم الاردنية واخذوا الشهادات فبقي من العدد المقرر اخراجه ٣١ موظفاً .

وقد تمت الموافقة على اخراج ٢١ منهم ولم يبق الا عشرة موظفين قد اعترض رؤساء الدوائر على اخراجهم وتعيين الاشخاص الذين نسبت تعيينهم اللجنة بدلاً منهم ، لان وظائفهم اختصاصية مما دعي فخامة رئيس الوزراء على عدم التصديق هذا وقد ارسلت ملحوظات جميع الدوائر الى اللجنة المختصة للنظر فيها حتى اذا اصررت على قرارها يرفع الامر لصاحب السمو الملكي الامير المعظم وفق احكام المادة (٥) من قانون اخراج الموظفين غير الاردنيين .

اما اذا اتت اللجنة باللحوظات رؤساء الدوائر يصرف النظر عن اخراج هؤلاء العشرة الا ان اللجنة لم تنظر بعد في الملحوظات المذكورة وقد كتب اليها تأكيداً بضرورة الاسراع في العمل ريفان باشا - ان اهالي البلاد لم تستفد شيئاً من قانون الموظفين غير الاردنيين لان رؤساء الدوائر مصرّة على عدم تعيينهم بداعي انهم لا يصلحون للخدمة مع ان اكثر هؤلاء المستمعين هم من طلاب الوظائف وكلهم مستعدون للقيام في اي عمل يسند اليهم .

نظمي بك - هل لعطوفة السكرتير العام ان يبين لنا اسماء العشرة الذين لم توافق رؤساء الدوائر على اخراجهم ؟

توفيق بك - جواباً على سؤال حضرة العضو المحترم نظمي بك . اقول ان الاشخاص العشرة الذين اعترض رؤساء الدوائر على اخراجهم هم كما يأتي بحسب ترتيب الدوائر :

(١) دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات : السيد عمر المعدي والسيد هنري كريدان

وقد عينت اللجنة مكانها : السيد عوده سليم العمارين والسيد فريد حبيب

هذا وقد رأي مدير هذه الدائرة ان الشخصين اللذين تقرر تعيينهما لا يستطيعان القيام بعمل

الشخصين المستغنى عنهما لانها غير حائزين على المؤهلات القانونية .

(٢) دائرة الصحة : السيد بولص موظف في المختبر

اعترضت الدائرة المذكورة على اخراجه لانه تدرب على معاينة الجرائم وان اي شخص يعين مكانه فضلاً عن انه لا يستطيع القيام بالعمل ربما يسبب اضراراً صحية في سراية الامراض لنفسه ولغيره .

(٣) دائرة البرق والبريد : السيد هنري دباس موظف في قلم الحسابات

ان رئيس هذه الدائرة يعتقد انه لا يمكن الاستغناء عن هذا الموظف لتدبره على الاعمال الحسابية والثاني هو السيد صالح التوتونجي ملاحظ البرق والبريد الذي يعتقد رئيسه ان وظيفته اختصاصية فنية وتحتاج الى التدرب مدة طويلة .

(٤) دائرة الزراعة والحراج : السيد لطفي سعيد مأمور الزراعة وكذلك السيد صلاح سنجر يعتقد مدير هذه الادارة انه ليس بالامكان تعيين اشخاص غير مخرجين من مدارس زراعية لعدم استطاعتهم القيام بالاعمال الزراعية لانها اعمال فنية اختصاصية .

(٥) دائرة الاراضي : السيد محمد علي كهكور

يصرح المدير بان المسمى اليه اقدر مأموري دائرته وان السيد ابراهيم الزريقات الذي تقرر تعيينه مكانه سبق ان استغنى عن خدماته لاسباب كنت ذكرتها في جلسة ماضية كما تعلمون

(٦) الجيش العربي : السيد باسيل بقرديس

ان هذا الموظف مأسك حسابات الدائرة وهو اختصاصي في مسك الدفاتر ولا يستطيع السيد عيد قاقيش الذي عين مكانه القيام باعماله .

اما المفوض السيد حسن فواد التي لم تزال جنسيته قيد النظر في اللجنة المختصة وهو فضلاً

من ذلك من اقدر المفوضين ولا يستطيع الجيش الاستغناء عنه كما صرح بذلك قائد الجيش .
شمس الدين بك - يعرف زملائي الكرام انني كنت في مقدمة القائلين بعدم ايجابية وضع
مثل هذا القانون اعني به قانون اخراج المرفطين غير الاردنيين الذي نحن بصدد الان وذلك
لاعتقادي الصريح ان قبول مثل هذا القانون الذي يحرم على قسم من السور بين التمتع بحقوقهم
الطبيعية في القسم الواقع في شرق نهر الاردن من بلادهم السورية خصوصاً من قبل هيئة رسمية تحمل
ثقة سكان هذا القسم من الوطن السوري ربما حمل في المستقبل على قبول هذا القسم من البلاد
التجزئة السورية فلماذا كنت امت هذا القانون وارى ان ليس من الضروري ان يكون
سكان شرق الاردن اول من قبل في هذا المبدأ المضر بالوحدة السورية .

غير ان القانون قبل وصودق عليه من قبل المجلس فلم يبق محل لكتم الحقائق والظروف التي
اجبرت المجلس على وضعه .

ان هذا القانون لم يكن الا وليد سوء تصرفات الحكومة ورومسا دوائرها بالحكومة
ورؤساء الدوائر هم المسؤولون عن عواقب هذا القانون وما يتبع عنه من اضرار عاجلا كان ام آجلاً
فسكان شرق الاردن رغم قلةهم وصغر بلادهم اظهروا للملاء ما عجز عن اظهاره الاقطار
العربية الاخرى من البلاد السورية من متانة الاخلاق والوطنية الصحيحة في موضوع الوحدة
بدليل ان ابناء هذه البقعة الصغيرة رغم كل الظروف القاهرة التي مرت على سكانها كانوا يرحبون
بكل قادم منها كانت نزعة ويسلمونه مقدرات البلاد اعتقاداً منهم ان القادم شريك بالمحافظة
على مقدسات بلادهم المشتركة وكانوا ينظرون اليه نظرة الاخ المخلص لآخيه في حين ان ابناء الاقطار
الاخرى من البلاد العربية كانوا يلقبون بعضهم بالساحلي والداخلي بزم كان السعي فيه للوحدة
اسهل واقرب تناولوا من اوقاتنا الحاضرة ولكن ما ذا يعمل وما ذا يمكنه ان يقول ابن شرق الاردن
لاخيه القادم وشريكه في الوطنية اذا وجد بينهم من اوصل الاساءة لدرجة الجراب والى الوطن
والوطنية التي نشدها معاً تحت اقدامه في سبيل كرسي قد بلغ اليه عن طرق اخجل من ذكرها
لا عن استحقاق وجدارة فالرجل الذي لا يكرم قومه ولا يحترم وطنه يجب ان لا يكون محترماً
من قبل ابناء شرق الاردن ويجب ان لا ننكر ايها السادة اننا كفيرون من الامم نضم بيننا الحسين
والمسي . واذا اصبنا بالمسي يجب ان لا نكون العروبة مبررة للاسيائة لان العروبة لا يمكن ان
تكون مبررة لمن يسي للعروبة نفسها فالعربي احق بالفضيلة والوطنية من الاعجمي في بلاد شرق
الاردن اصيبنا بالناس لا محل لذكر اسمائهم الآن قد اخذوا على جانبهم امانة الشهادة العربية
الموجودة في نفوس العرب تحت ستار العروبة .

ننعم اصبنا برومسا للملوث رغم كونهم من لنا وحمنا ينظرون بنا نظر السكوبي لزوج
افريقي يقتل هؤلاء الرومساء الذين اموا البلاد حاملين لواء الوطنية ثم انقلبوا فجأة الى عنصر
استعماري اشد صلابة وحظقة من المستعمرين انفسهم على الامة بعد ان نالوا بغيثهم عن طريق العروبة
والوطنية ، هم الذين اوجدوا روح التفرقة بين القوم الواحد وكانوا سببا لوضع مثل هذه القوانين
المضرة تطبقاً في الوحدة السورية .

وومع هذا فوجود مثل هذا القانون وعدمه بيان اذ لا يمكن ان يأتي بالفائدة المرجوة التي
تأملها الامة طالما لا يوجد في تطبيقه حسن نية واخلاص .

فيلو كان عند رؤساء الدوائر حسن نية نحو البلاد واهلها او كان هناك اخلاص للمصلحة
العاملة المخطر على بال اعضاء المجلس وضع مثل هذا القانون ولما حصلت الموافقة عليه .

يريدون زملائي الكرام ان يحاسبوا الحكومة على عدم تنفيذها مقررات اللجنة المخصصة
بشأن الموظفين غير الاردنيين واننا ايضا ار يدان احاسب الحكومة ولكن اين هي تلك الحكومة هل
في بلاد شرق الاردن حكومة معينة يمكن سوء الما ؟ اقول طالما كل دائرة من دوائرها حكومة مستقلة
يخضع رئيسها في امور دائرته تصرف للملاك الحر في املاكه التي ورثها عن اجداده .

طلما ان الامر كما سبق فانا لا ارى فائدة من توجيه السؤال او المسؤولية او الانتقاد على
الحكومة بصورة اجمالية بل يجب ان نوجه اللوم والانتقاد على كل رئيس دائرة على حدة وان
نعدد السيئات التي ارتكبها ذلك الرئيس بدون ادنى محاباة لان تنقيد الموظف وجهاً لوجه مع تعيين
مولد مخصوصة مما يجعل ذلك الموظف ان كان من الذين يخجلون ويرتدع عن تصرفاته المضرة .

واذا صادفنا بطريقنا من لا يخجل ربما خشي غضب الامة ففضب الامة امر يستحيل به
واذا لم يخجلوا او يهابوا ضروري ان نوجه انتقادنا للرئيس الحكومة الانكليزية التي اوجدت مثل
هؤلاء الموظفين لان الموظفين الانكليز على ما اعتقد يشارون على سمعة بلادهم .

اما اذا جمع الطرفان الانكليز والعرب على عدم احترام رأي الامة عندئذ سترفع احتجاجاً
مرراً للاعتاب السنية وتترك الكلمة الاخيرة لاسمو الامير المعظم الذي عقد الاتفاقية مع الحكومة
البريطانية ووافقنا عليها بالاستناد على الاخلاص المتبادل ، هذا هو رأيي

لذلك انا اطلب جلب عن اساءة التصرف من رؤساء الدوائر ومن لم يحترموا رأي الشعب
ومناقشتهم في هذا المجلس عن كل خطيئة او تقصير ارتكبوها .

يجب بك ابو شعر - لا ازال اذكر الموقف الذي وقفته تجاه قانون اخراج المستخدمين

من غير الاردنيين وقد بينت في ذلك الوقت المآذير التي لا تقف سداً منيعاً في سبيل جلب المنفعة لابناء شرق الارن بل تجلب مضاراً كثيرة للفكرة الوطنية التي نحن من المخلصين لها .

كنا بينا بان هذا القانون سوف لا يفيد ولا يطبق اولا لوجود قانون الجنسية بنصه الحاضر ثانياً لوجود قانون الموظفين بنصه الحاضر ايضاً وثالثاً لتفكك العرى الموجود بين دوائر الحكومة الحاضرة ورابعاً من شأن هذا القانون ان يكثر المحسوبية وان يجعل لكل رئيس دائرة الديكتاتورية المبرمة على موظفيه لهذه الاعتبارات الاربعة المذكورة قد خالفت هذا القانون ليس لاني لا اريد النعم لاهالي شرق الاردن الذين امثلهم في هذا المجلس بل لاني توخيت لهم نفعاً اكبر وبدائرة اوسع ، لا ان يطبق قانون يسنه المجلس ويقل على نفسه مثل هذه المسؤولية فلا يطبق الا على بعض اذنة وطواقي احراج . ولم يكن المقصود الموصول الى مثل هذه النتيجة المضحكة المبكية .

لقد درست الحالة بصورة اجمالية واظن بأي احطت بها احاطة يمكنني من ابداء الرأي الصحيح بصدد ما اتكلم فتوجهي للملأمة على نخامة رئيس الحكومة مع علمنا بانما نطلبه منه هو خارج عن استطاعته لا شك يكون في غير محله .

ثم ان نطلب من الحكومة (مع موافقتي على ملاحظة الزميل شمس الدين بك) بانه لا يوجد في شرق الاردن شخص ممنسوب بطلق عليه اسم حكومة بل هي حكومات مختلفة متفرقة لا مسؤولية مشتركة بينها وذلك كما بينت نظراً لوجود نصوص قانونية مبرعية الاجراء في شرق الاردن كقانون الموظفين مثلاً .

فانا اري واصرح برأيي بكل جرأة بان لا وسيلة للمعالجة الحالية الحاضرة الا بتعديل الدستور بشكل يتلائم مع السيادة القومية ومع الفكرة الدستورية المصرية ثم بعد ان تشكل حكومة وطنية مسؤولة فيكون لا ضرورة لوضع مثل هذا القانون حتى يكون هنالك ضرورة من تطبيقه . ثم بعد تعديل قانون الموظفين وبعد تشكيل الحكومة المسؤولة يمكننا اذاً ان نطالب بمقوق ابناء البلاد اذ انه من المرف ان نطلب حقوقنا بغير قانون صريح .

نجيب بك الشريدي - اذاً عطفتنا النظر على الماضي وهو مرآة العبر نمجدون اني عندما وضع تحت الاستثناء عن الموظفين غير الاردنيين على بساط البحث في مجلسكم العالي كنت ذكرت ان وضع مثل هذا القانون ولو سبقتنا اليه الحكومات الجائرة من الاجزاء السورية نحن على استعداد للرجوع عن ذلك القانون اذاً كانت الحكومة مستعدة ان تطبق المادة الرابعة والعشرين من قانون

الموظفين على ان ابناء البلاد مرجعين على غيرهم عند التساوي بالكفاءة والقصد من الكفاءة للمؤهلات والتجارب لا الازياء وتنسيق الكلام .

وكانت الحكومة قبل طرق هذا البحث في المجلس شكلت لجنة لاجل الاستثناء عن غير المصنفين من الموظفين غير الاردنيين وغير المصنفين من الموظفين هم الذين ينصبهم رئيس الدائرة ويمزلمهم من عندياته ولكن تعنت رومساء الدوائر الذي اعى نخامة الرئيس كان سبباً وجيداً لوضع هذا القانون اذن للمسؤولية مادية كانت او معنوية في الحاضر كانت او في المستقبل هي برقة اولئك الرومساء وبذمتهم الذين لم يستطيعوا الاستثناء عن محاسبيهم مع احتراي للبعض منهم . ان الوظائف اعمال كالاعمال السائرة والموظفين عمال فلا يعقل ان نجد الاعمال لابناء اخينا ونترك ابناءنا بلا اعمال .

اما العروبة والوطنية فلا تباع ولا تشرى فان كان اخواننا السوريون سواء اكانوا من سوريا الشامية ام الجنوبية يريدون منا ثمن العروبة وظائف فبئس اذن تلك العروبة التي لا تكون الا بالثمن .

يتفضل توفيق بك ابو الهدى بان تسعة من الموظفين الذي استغني عنهم نالوا جنسية اردنية مؤخراً في حين انه عندما تم تنظيم دفعة للموظفين غير الاردنيين كان ذلك التنظيم بعد ورود الاجوبة من رؤساء الدوائر مع قوائم باسماء الموظفين الذين قالوا عنهم صراحة بانهم غير اردنيين بالاستناد الى الاجوبة من اولئك الموظفين وها هي المعاملة الرسمية موجودة في الاضارة المختصة واستطيع ان اجادل كل من يريد الجدل من رؤساء الدوائر وان الجنسيات التسعة التي اعطيت للموظفين لحي جنسيات مزيفة نسيجها الالتباس والمجتمعا المحسوبية فقط لا غير .

ولا يغرب عن البال ان الاقامات العادية وغير العادية لم ينظر فيها واكم تعلمون انه لا يوجد موظف واحد اخرج من الوظيفة وبقي مقبياً في شرق الاردن الا ما ندر والنادر كالدعم مادل على ان الاقامة غير عادية وانني ما زلت اذكر بال شديدي ذلك التفسير الذي وضع لقانون الجنسية ويمكن اكثر من مائة وخمسين موظفاً من اخذ الجنسية بدون استحقاق . شمس الدين بك - نجيب بك ان لا يغرب عن البال ان الذي فسر القانون هو غير اردني ويشعله هذا التفسير .

نجيب بك الشريدي - (مداوماً) واما الواحد والعشرين موظف الذي تفضل عطوفة السكرتير العام انه حصلت الموافقة على الاستثناء عنهم اذكر منهم بعض الملين غير الكفاء

على رأي مدير المعارف طبعا وكان مدير المعارف عضواً في لجنة الاستفتاء ووافق عن الاستفتاء عنهم واما بقية الموظفين من الواحد والعشرين للمستغنى عنهم يقسم الى قسمين قسم حكم عليه واخرج من الوظيفة لاسباب قضائية واخلاقية وقسم كان رؤساء الدوائر لا يرغبون في بقائهم وانشأوا بلزوم الاستفتاء عنهم ليحلوا محلهم من هو مرغوب فيه هذا كل ما هنالك وليس كما تدعى الحكومة انه جرى الموافقة على شخص واحد بصورة تزيية .

انني اشكو واعلم شكواي ستذهب صرخة في واد وما حيلتي اذا كان لم يكن باستطاعتي الا الشكوى ولا من يسمع الشكوى الى من تشكو ان شكوتنا الى نخامة رئيس الوزراء يقول ان قانون الموظفين لا يمكنني من التأثير على رؤساء الدوائر وان شكوتنا الى رؤساء الدوائر قالوا ان الاذن في ولا يستطيع ان يقوم اعظم رجل في شرق الاردن مقامه على ما يظهر راجع اهالي شرق الاردن همج كان يجب على اولئك المشترين ان يتركهم وشأنهم ويحتفظوا بمدينتهم من تأثير المحيط . هرع كثير من ارباب الوجهة والوطنية الى شرق الاردن على اثر تشكيل هذه الامارة لغايات شريفة في بادئ الامر ولما قصد نيابة بحسب الظاهر والله بتولى السرائر .

ان اولئك الكرام الذين توافدوا افراداً وازواجا الى شرق الاردن رحبنا بهم ترحيب الاخ باخيه املا بأن تكون هذه الامارة مقدمة الموضوع وحجر الزاوية التي يقوم عليها بناء الوحدة السورية التي كانت تشدها جميع عرب سوريا ليس من قبل اغصات احلام بل كانت تعتقد انها في بقعة لا في منام وسرعات ما تبددت تلك الخيالات وانقضت تلك السحب التي حجب شمس الحقيقة فأذا هم في دياجير الاوهام يعمهون فردوا ان ذلك ان الله وانا اليه راجعون فعاد على عقبه من عاد منهم في ادوار وظروف واطوار معينة ومعلومة كل منافعها . وبقي منهم من بقي واشكال البقاء ايضا مختلفة ومتنوعة فمنهم من بقي لوطنية صادقة وآمال شريفة ومنهم من بقي للارتزاق وسد الجشع فضيق هؤلاء الخناق على ابناء البلاد والصقوا بهم التهم الباطلة ولم يتركوا باباً الا وطرقوه في سبيل المحافظة على الكراسي . فراج سوق الوشايات والجاهلوسية وتطلمت المؤامرة تلوا المؤامرة كل ذلك في سبيل الوظائف والعمال لاني سبيل الوطنية وهذه ذكريات سجناء جده ومجازي الكف الاسود ظاهرة للعيان . وقام بعض رؤساء الدوائر في الحكومات التي تعاقبت على بلاد الامارة ولا اخص الحكومة الحاضرة طبعا . قام هؤلاء الرؤساء وشعروا عن ساعد الجد للمصلحة العامة بل كل جلب اقرائه واخصائه وما الى ذلك من الاشخاص الذين اتخذهم قوة الظهور وثوبهم هناك لاستنشاق الحوادث والاخبار وتنفيذ المآرب الى ان مكنت الظروف اولئك ان استولوا على

الكراسي بحق وبشيرة حق وخلقوا الوظائف للأشخاص بلزوم وبلا لزوم حتى صار الموظفون جيشاً عرمرماً يكاد عددهم يزيد عن عدد سكان شرق الاردن . فاذا دخلت دوائر عمان ظنت نفسك انك في الاستانة او في دمشق لكثرة الموظفين مع انهم اهالي شرق الاردن لا توارى نصف سكان دمشق وبهذه كثرت عدم الكفاءة وتنبه اهالي البلاد وثقت انفسهم للوظائف التي ما كانوا يخدمون بها لولا سوء المثال الذي كان سدا الغرض ولحمته الجشع والغرض مرض والمرض يحتاج لطبيب يقطع العضو الاشل لسلامة العضو السليم واطباء امراضنا هذه كثيرون والحمد لله ولكن اذا كثرت الايادي (شاعلت الطبخة)

راجت بضاعة القضية حين من الدهر في مصافق التضييل فنونا بمجدة القضية والقضية عند البعض لا عند الكل طبعا قضية جمع دراهم ونبو مناصب لا قضية عربية كما زعموا . لا يغرنك هتاف القوم بالوطن فاقوم بالسر غير القوم بالعلم احبولة الدين راكت من تقاديسها فاعتاض عنها الوري احبولة الوطن ان الوطنية شيء عظيم ولا يحملها الا الرجل العظيم والعظيم بقلبه لا بلسانه وبعمله لا بقوله وتشدقه .

واذا جهات من امري اعرائه وقديمه فانظر الى ما يصنع هذا واني افاخر بالخلصين من ابناء الضاد وازف اليهم احترامي الفائق واقدم حق قدرهم اولئك الذين اتصفوا بالزاهة والكفاءة والطيبات للطين والحبيشات للغيثين واني لم اكن من الذين ينادون بالتمفرقة بين ابناء القوم الواحد .

لا ارجع الاردني على غير الاردني كلا والف كلا ! انما المجلس التشريعي قام بسن قانون الاستفتاء بعد ان اعتمه الحيلة وضاق ذرعاً بعد المجلس لسن هذا القانون مكروها ولم تكن هذه الاغلاط المتراكمة بنت ساعتها او اغلاط حكومة واحدة من الحكومات المتعاقبة بل سلسلة اغلاط تجملت في مدة العشر سنين .

ومن مصائب الدهر ان يتخذ البعض الدس والشايات مطية للوصول الى وظيفة او المحافظة على كرسي كأن الله خلقهم وسد باب رزقهم الامن هذا الباب . لا يغرب عن البال ان البعض كانوا يشوهون سمعة ابناء البلاد جذراً من رقبتهم وخشية من مزاحمتهم على الكراسي فتلاشت مؤخراتك الدسائس والشايات لبوت عندهم صحتها لدى جميع الراجع . بعد كل ذلك يطلب البناء غير الخالصين بأن يسبح بحمدكم ونصيب ابناء البلاد الوعود العرفية فالتطبيقات الصالحات لانفسهم اما نحن فلنا الشرف .

لا تطعموا ان تهينونا ونكرمكم وان نذود الاذى عنكم وتوءمونا
فالجاء من جنس العمل .

يوجد في حلب طبيب يدعى الدكتور (حياتيان) فهو ارمني الاصل اراد ان يتقرب من العرب ابناً لا فعلاً فسمى نفسه الدكتور (ابو حياتيان) وبعض اخواننا من متزعمي القضية ان وجدوا في فلسطين كانوا (ابو فلسطينيان) وفي لبنان (ابو لبنانيان) وفي شرق الاردن (ابو اردنيان) فاذا ارادت الحكومة ان تعمل صالحاً فاني انصحها ان تعتمد الى عمل تنسيقات نزيهة تلافياً للاغلاط المستمرة في تعيين الموظفين وان تنتهي الاكفاء وتنبذ المزيفين الذين ارتقوا المناصب عن طريق الالتباس لا عن طريق الجدارة . هذه نصيحتي الخالصة اذها اليها وان كنا لا نملك الرفع الصوت فصور الامة بسكت صوت المدفع .

انني مع الاسف وانني ان هذه الصرخة ستبقى عزباء كما بقي قانون الاستفتاء اعزبا وستكون صرخة في واد ولكن ذلك لا يمنعني ان اقول الحق والحق غريب في هذه الديار وعلى الحكومة ان تؤلف لجنة نزيهة لتدقيق الجنسيات التي اعطي (خمس في المائة) منها لمن لا يستحقها مقابل شهادات كاذبة وبيانات غير صحيحة وعليها ان تتخذ قاعدة للاثبات القوي الرسمية فقط لا غير اذ لا يوجد موظف وجد في شرق الاردن في تاريخ ٦ آب ١٩٢٤ الا يكون دخل اليها سواء في القطار او في السيارة وسجل قيده في دوائر الشرطة واذا كان مقيماً في شرق الاردن لا بد ان يكون امتن مهنة من المهن ولا بد ان تكون الحكومة وضعت عليه شيئاً من التكاليف الاميرية او كانت له مراجعات وان تضرب بالشهادات والمضابط عرض الحائط لانني والله اعلم حق اليقين ان كثيراً من الشهادات الموقعة عليها من قبل كثير من العظماء شهادات كاذبة ولا اشك بان الذين يسمعون صوتي من رجال الحكومة الحاضرة هم يعرفون ذلك ايضاً ولكن ما الحيلة اذا كانت الشهادة موقعة ولا يوجد لدى الحكومة ما يثبت عكس صحتها ؟ ولكن هذه القاعدة العملية اي قاعدة الاعتماد على القبول الرسمية فقط بمعرفة لجنة نزيهة من ابناء البلاد وان يوكل اليها تدقيق الجنسيات المشتبه فيها وتقضها ثم تنظر في الاقامة العادية وغير العادية وان لا تعتبر كل اقامة من نوع العادية .

كان بلاد شرق الاردن بلاد (فنش) المذكورة في الاحاديث الخرافية فكل من شاء امتلاك جنسية او وظيفة وضع يده عليها وقال (فنش) فيكون له ذلك الشيء . فهل يأتي يوم باعوده بك فنشهم به كما فنشونا ؟

عوذه بك - ولماذا تقص عوذه من بين الجميع ؟

نظمي بك - اسمحو لي ان اشكر الظروف التي اتاحت لنا ان نسمع كثيراً عن عبر ماضية وحوادث تاريخية لها شأنها في تاريخ شرق الاردن ، اجاد بها واسهب حضرة الزميل نجيب بك الشريدي وبعد اريد ان ابحث بالموضوع من الوجهة القانونية والمنطقية فقط حينما يقال ان الحكومة تستأجل عن اعمال مخالفة للقانون يجب ان لا يتسأل البحث غير ذلك الموضوع حتى لا نقال كثرة الكلام اهمية ذلك الموضوع .

ان موضوع البحث الآن هو عدم تطبيق قانون الاستفتاء عن الموظفين غير الاردنيين ومتى كان الموضوع منحصراً في هذا الشأن وجب ان نسأل من هو الذي خالف احكام ذلك القانون قطعاً يرد على البال ان المسؤول عن تطبيق ذلك القانون في اول الامر أي اللجنة التي تولت البحث عن الموظفين غير الاردنيين واعدت الجداول وانتخاب غيرهم وفق احكام القانون ؟ فاذن هل ان اللجنة هي التي خالفت احكام هذا القانون ؟ اننا اذا نظرنا الى السؤال الموجه الى الحكومة نجد او نستنتج منه بان اللجنة لم تخالف احكام ذلك القانون ولكن سعادة السائل يسأل لما لم ينفذ قرار تلك اللجنة .

وقد بحث الزملاء في هذا الموضوع ولكن مع الاسف لم يلجأ احد عن قرب الا الزميل شمس الدين بك حيث قال الحق بان رؤساء الدوائر هم المسؤولون فعلاً عن هذه الاعمال التي اوجبت الزميل سعادة رفيغان باشا ان يسأل مثل هذا السؤال ولكن ماذا نعمل كما قال الزميل شمس الدين بك ان رؤساء الدوائر هم حكومات مستقلة ، وعلى الاخص رؤساء الدوائر الذين لم يقبلوا في قرار اللجنة .

نجيب بك ابو شعر - ولكن لا تنسى ان جميعهم لم يقبلوا في قرار اللجنة .
نظمي بك - (مداوماً) ولولا ما قاله الزميل شمس الدين بك من لزوم احضار رؤساء الدوائر لما تمتعت الكلام في هذا الموضوع ولكن في الحقيقة من نسأل ؟ من رئيس تدقيق الحسابات والمعنون بمدير المراقبة في شرق الاردن وهوللان مع تبديل اسم وظيفته لم يرقى البتة الى القانون الذي وعدتنا به الحكومة من اجل هذه الدائرة . طبعاً كل ما يقوله حضرة رئيس التدقيق حقاً لان السيد عمر المبردي يخرج من اكبر الجامعات وكذلك السيد هنري كريدان ولا يوجد في شرق الاردن من يقوم بوظيفة من هاتين الوظيفتين . ام نريد ان نستقدم سعادة مدير الصحة ومع احترامي لشخصه اقول بأنه على غير حق فيما قاله لان مأمور المختبر الذي اتاه العلم الصحيح الناصح عن طريق التدرب يمكن ان يوجد من ابناء شرق من يصل الى تلك المرتبة العلمية بواسطة

التدريب أيضاً؟ أم أننا نريد أن تأتي بحضرة مدير البرق والبريد لنسأله عن السيد هنري دباس الذي لا يمكن لدائرة البرق والبريد أن تستغني عنه بصورة من الصور كما يؤدي؟ وإذا قلت لكم أن اللجنة قد انتخبت مكانه السيد علي الكردي خريج الجامعة الأميركية والذي يحمل شهادة اعظم قيمة علمية من شهادة نفس حضرة المدير لاستغنيتم معي أما السيد صالح التوتونجي فقد اخذت حضرة المدير الشفقة عليه فلم يخرج.

وكنا نعلم والحقيقة مرة أن ليس بالاستطاعة الخلاص من الموظفين المستعاريين إلا اللهم اذا ساعدتنا العناية الربانية. اما فيما يتعلق بحضرة مدير الزراعة والحراج فليس من الكرامة في شيء ان نتقدمه وهو في هذا المجلس.

نجيب بك ابو شعر - يجب ان نتقدمه وجهاً لوجه

نظمي بك - (مداوماً) واقل ما اقله هو ان جميع موظفيه لا يوجد بينهم من يحمل شهادة تدل على تحصيله.

اما مدير الاراضي، فاني اتجنب البحث في شأنه لاني لا اريد ان اكون ابيادي في المجموع على دائرة كهذه. رأسها بالطبع رجل اقدر ان اقول انه غير مسؤول لانه بالرغم من نصوص المعاهدة. القائمة بلزوم تحديد عدد الموظفين البريطانيين لم نر حتى الآن ما يحدد عددهم ووظائفهم ودرجة مسؤوليتهم وكما اقول عن هذا اقول عن الجيش فهل ينبغي من يعاذهني ان لا نر نظراً فقط على موازنة الجيش حين تدقيقها؟

وهل ان السيد ناسيل بتر يدس رجل اختصاصي في مسك الدفاتر وان هذه وظيفة فنية اختصاصية يعجز عن القيام بها جميع من في شرق الاردن؟

اصحح هذا هو المنطق وهل من العدل ان نسأل الحكومة عن هؤلاء كما قال الزميلان شمس الدين بك ونجيب بك؟

ليس من محال لتلافي هذه الحالة الا عن طريق عملية قد تأتي على ذكرها في الجلسات القادمة. وبالجملة انتم انتم الان كفاء بما تجلوا واقفال هذا الموضوع.

عطاء الله بك - ان القانون الذي نحن بصدده الآن خول رئيس الوزراء الصلاحية الواسعة بالتصديق على مقررات اللجنة او عدمه ولا اريد على رؤساء الدوائر الامة البتة بعد ان استمر جهم اللجنة واخذت رأيهم في يادي الامر اي قبل الشروع في اعطاء القرار.

ان مجلسكم العالي من قانون الاستثناء عن الموظفين غير الاردنيين وعرض على الاعتاب السنية

ووشح بالارادة المطاعة وعينت اللجنة بموجبه واعطت قرارها بذلك وقدم هذا القرار لفخامة رئيس الوزراء الذي لم يفكر بتنفيذه بل تمشي على حسب اقوال رؤساء الدوائر.

هل لو خالف احد افراد الشعب من الذين لا يفهمون قانون مخالفة بسيط الامجازي على هذه المخالفة؟ نجيب بك ابو شعر - نعم يجازي.

عطاء الله بك - (مداوماً) فعليه وانتصاراً للحق والقانون قدمت استغاثتي من اللجنة المذكورة بتاريخ ١٢-١٣-١٩٣٠ وهذه صورة الاستغاثة انوها على مسامحك.

نظراً للظروف الحاضرة ولمدم الاهتمام بتطبيق قانون الاستثناء عن الموظفين غير الاردنيين وتخلصاً من المسؤولية الادبية الملقاة على عواتقنا التمس قبول استغاثتي من حضرة اللجنة.

بما ان فخامة رئيس الوزراء الموكول اليه امر تطبيق احكام هذا القانون لم يطبقه اترح على زملائي الكرام رفع مضبطة شكاية بحقه للاعتاب السنية.

نجيب بك الشريدي - وانا مستعد لتقديم هذه الاستغاثة بعد خروجي من هذه القاعة احتجاجاً على اعمال الموظفين الذين يمتنون كرامة الامة ولا يحترمون الارأي اشخاصهم والذين يعتبرون ان اهالي شرق الاردن كالبهايم.

فان كانت ابناء شرق الاردن بهائمًا فكان يجب ان لا يكون لما مجلس الحكومة التي وجلت لاجل الامة وهي مأجورة للامة وتعيش من مال الامة فن واجبها اذن ان تحترم رأي الامة فان كانت لا تحترم رأي الامة ولا تراعي القوانين للمرية فليس لما حق ان تطلب الى الشعب ان يرضخ للقوانين وهي تضرب بها عرض الحائط هذا واعتقد ان حضرة الزميل نجيب باشا يجذب حذوي ويضرب بعضوية اللجنة عرض الحائط.

نجيب بك الشريدي - (مداوماً) فلو كان رؤساء الدوائر شي من حق في كثير من مقررات اللجنة لما تأثرت. وان الحكومة وعلى رأسها فخامة رئيس الوزراء تعلم جيداً ان هؤلاء الرؤساء مستقلين في كل اعمالهم يتصرفون كما يشاؤون بلا رادع ولا وازع، فالذي لا يردعه القانون كيف يجب ان يطلب الى الناس احترامه وهو نفسه المشجع بل الدافع على مخالفته؟

فليركوا المسويات والالتباسات وانصفوا اهل البلاد الذين يقدمون لهم قوتهم الضروري ويأكلون البلوط وخبز الشعير ليمتنع هؤلاء بأرغد عيش وافخر مجلس ويسكنون القصور الشاهية كقرياقا قد فعلوا وما عليهم الا ان يصنعوا لأي الامة ويحترموه للامة رأيهم.

لنأخذ صيغة القرار

عبد الله بك الكلب - بحث حضرات الاعضاء الكرام مطولاً حول تعيين ابناء البلاد في حين اننا لو نظرنا الى ما يجري في الدوائر لوجدنا ان رؤساء الدوائر واقفة لهفوات ابناء البلاد من الموظفين بالرصاد فهم يحاسبونهم على الكبيرة والصغيرة حتى اذا ارتكب احدهم هفوة صغيرة يؤخذ من اجلها تحت المسؤولية وبنفس الوقت نرى ان هذه الطريقة لا تنطبق على الموظفين من غير الاردنيين حتى لو اساءوا استعمال وظائفهم . لهذا اقترح على زملائي المحترمين ان يتخذوا من الوسائط الضرورية ما يلزم لاصلاح وضع الحكومة الحاضر وبعد ذلك بنظر في امر تعيين ابناء البلاد للوظائف التي يليقون بها .
دوده بك - لقد اسهب حضرات الاعضاء الكرام بموضوع عدم تطبيق قانون الاستغناء عن الموظفين غير الاردنيين واشبعوه بحثاً . فرأيت ان جيمهم يتالم ويشكي من هذا المرض العضال الذي ينتك بأعضاء هذه الامة فتكثيراً ولم يجد احدهم الدواء . هذا ولقد انصفوا انهم لم يوجهوا مسؤولية ما على رئيس الحكومة بل وجهوا المسؤولية على رؤساء الدوائر .

ان الشيء الذي اريد ان اعلم هل يمكن اخذ رؤساء دوائر الحكومة تحت المسؤولية؟ فالجواب طبعاً لا اذن كي لا نطيل الشرح ولا نتعرض بما لا يتفق مع المصلحة ارى ان الشرف والمرورة يقتضيان ان لا ينهزم اعضاء اللجنة المحترمين من موقفهم الذي اعتمدتهم عليه الحكومة وهذا المجلس ايضاً ، بل من مقتضيات الشهامة ان يصروا على قرارهم .

اما الاشخاص الذين اخذوا جنسيات متأخرة فلا شك انني اعتقد بتزيف تلك الجنسيات لاسباب سأسردها عند الزوم والذين لم يخرجوا من الموظفين بداعي ان ليس في البلاد من يستطيع ان يقوم مقامهم فهذه دعوى باطلة لان كثيراً من شباب بلادنا يمكنهم ان يشغلوا تلك الوظائف ، لذلك فانا اقترح على حضرات الاعضاء ايجاد علاج الى هذه العلة التي طال امدوها وبحلها حلاً مرضياً ثم تترك الكلمة الاخيرة الى صاحب السمو الملكي امير البلاد .

نظمي بك - لقد شاركننا حضرة الزميل رغم انه من اعضاء الحكومة على ان هنالك شذوذ ولا مركزية متناهية في الدوائر ثم ان القضية ليست هي متابعة الشكوى بشأن قرار اللجنة فيما يتعلق بعشرة موظفين فقط بل بمعالجة الحالة من الوجهة العامة ونسأل الزميل عوده بك عن الدواء ، والذي احب ان اجيبه به هو تعديل الدستور فهل يوافقنا الزميل على تعديله اذ ان اوضاع الحكومة لا تتبدل الا بعد اجراء التعديل في القانون المشار اليه .

نجيب بك الشريدي - ان عوده بك لا يشاركننا الا في قلبه .

نظمي بك - (تدوياً) ثم هناك الشكوى المزمنة من الموظفين المستعاريين فلماذا لا تساعدنا

الحكومة على استبدالهم بموظفين آخرين تحت الرقابة الشديدة ليسري عليهم قانون الموظفين؟
توفيق بك - اسمعوا لي ان احلل القضية من الوجهة القانونية ليسهل على المجلس فهمها ان السوءال المقدم يحتوي الاستيضاح عما تم بشأن مقررته لجنة اخراج الموظفين غير الاردنيين والسبب في عدم تنفيذه . فاذن لا اعتراض على معاملته اللجنة اي لاشكالية من اكتفائها بأخراج قسم من الموظفين غير الاردنيين الداخلة اسمائهم في الجدول وترك القسم الاخر منهم . بل الشكاية من عدم تنفيذ ما اكتفت بأخراجه . فلاجل ان نبحث في صحة الشكاية وعدمها يجب ان نرجع الى القانون الذي وضع لهذه الغاية :

ان المادة الثالثة من هذا القانون ذكر ان على اللجنة ان لا تقرر الاستغناء عن اي موظف مالم يكن هنالك اردني يستطيع القيام بعمله ويكون حائزاً على المؤهلات القانونية .

فقد كان فخامة الرئيس يقتضي حكم هذه المادة مضطراً لاخذ آراء رؤساء الدوائر ليعلم منهم فيما اذا كان الموظفون الذين عينتهم اللجنة حائزين على المؤهلات القانونية وهذه هي الخطوة الاولى التي كان يتعمد على فخامته اجراؤها ، فورد الجواب من كل رئيس وكانت معظم الاجوبة لا تنسب الاستغناء عن اي موظف من اخراجها ، الا انني على ما اذكر انه قد جرت بعض مفاوضات مع بعض الرؤساء فقبلوا بشي يسير مما قررت اللجنة ورفضوا رفضاً باتاً قبول القسم الاعظم وهو المختص بالموظفين العشرة الذين ذكرت اسمائهم . فيتضح من ذلك انه لا وجه منطقي لاستدعاء رؤساء الدوائر كما اقترح حضرة الاستاذ شمس الدين لانهم ابدوا آرائهم لفخامة الرئيس الذي له الصلاحية بحسب حكم القانون بتصديق قرار اللجنة او اعادته مشفوعاً بالاسباب الموجبة .

بقي علينا ان نسأل عن الشيء الذي عمله فخامة الرئيس وكان مخالفاً لنص القانون :

للاجابة على ذلك يجب علينا ان نرجع الى نص المادة (٥) من القانون المذكور اذ جاء فيها بالحرف الواحد «يرفع القرار الى رئيس الوزراء لتصديقه وتنفيذه الا اذا كان لديه اسباب موجبة تستدعي عدم التصديق فيعيد مشفوعاً بالاسباب الموجبة الى اللجنة وعند عدم قناعة اللجنة بذلك يرفع القرار عن طريق رئيس الوزراء الى سمو الامير المعظم ليرى رايه العالي فيه .

ان نص هذه المادة يدل صراحة ان فخامة رئيس الوزراء لم يحجم عن تنفيذ نص القانون بل استعمل صلاحية القانونية التي اعطيت اليه . اذن فاهو وجه الشكاية من فخامة رئيس الوزراء ان نحرمة الحق الذي يريد ان يستعمله والذي لم يستعمله الا بعد ان استنجز رؤساء الدوائر المسؤولين عن اعمال مصالحهم ؟ اذن ليست هنالك طريقة للشكاية من فخامة الرئيس بل الطريق العملي